خطاب السيد صلاح الدين مزوار
وزير الإقتصاد والمالية
أمام مجلس المستشارين بمناسبة تقديم مشروع
قانون المالية لسنة 2008
بتاريخ 4 دجنبر 2007

-*-

بسم الله الرحمـــن الرحيـــم

سيـــدي الرئيـــس

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون

يشرفني أن أقف أمام مجلسكم الموقر لأقدم لكم باسم حكومة صاحب الجلالة نصره الله مشروع قانون المالية لسنة 2008 كما تم تعديله والمصادقة عليه من طرف مجلس النواب المحترم .

وإذ أحيي التفهم الذي أبداه هذا المجلس بحصر المدة التي كرسها لدراسة المشروع والموافقة عليه في 25 يوما بدل الثلاثين يوما المقررة قانونيا، مساهما بذلك في تدارك بعض التأخير الذي حصل في تقديم مشروع قانون المالية لأسباب لا إرادية نعرفها جميعا ، فلا يخامرني شك في استعداد مجلسكم الموقر بدوره للتعبئة بنفس الوتيرة حتى نتمكن من وضع المشروع في صيغته النهائية وإصداره قبل آخر السنـــة .

وتمهيدا لمناقشاتنا ، سأركز عرضي هذا على خمسة محاور أساسية :

1- **المحور الأول** حول الإطار المرجعي والتوجيهات الرئيسية التي يستند إليها مشروع قانون المالية ؛

2- **المحور الثاني** سيتناول البعد الاقتصادي والتنموي الذي يشكل ركيزة أساسية للعمل الحكومـــي ؛

3- **في المحور الثالث** سأعرض للمقاربة الجديدة للسياسة الاجتماعية والتدابير المتخذة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ؛

4- **وفي المحور الرابع** سأقدم الخطوط العريضة للسياسة التنمويةبالعالم القروي وضمنها برامج محاربة آثار الجفاف ؛

5- **وأخيرا من خلال المحور الخامس** سأعمل على تحليل البعد الجهوي لهذا المشروع .

فيما يخص المحورالأول الذي يتعلق بالإطار المرجعي والتوجهات الرئيسيــة ، يستند مشروع قانون المالية لسنة 2008 إلى التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطب ورسائل صاحب الجلالة نصره الله، وعلى الخصوص منها خطاب العرش والخطاب السامي الذي ألقاه جلالته يوم 11 أكتوبر الماضي أمام البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الحالية والذي أعطى فيه توجيهاته السامية لنواب الأمة للانكباب على ما هو أهم بالنسبة للمواطن فيما يتعلق على الخصوص بظروف العيش والتعليم والتربية والشغل والسكن والتغطية الصحية بالإضافة إلى الإدارة الفعالة والنزيهة والقضاء العادل والمستقل، والكرامة الموفورة والمواطنة الكاملة حقوقا وواجبات .

وقد أكد جلالته بصفة خاصة على ضرورة العمل لتحصين الإجماع حول القضية الوطنية الأولى المتمثلة في تثبيت الوحدة الترابية للبلاد وترسيخ أساس الدولة القوية بسيادة القانون والحفاظ على الهوية الوطنية ودعم الأمن والإستقرار والتحصين من نوازع التطرف ومخاطر الإرهاب .

وأكد جلالته كذلك على مواصلة الإصلاحات في مختلف المجالات مع الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية .

وقد حرص السيد الوزير الأول على بلورة هذه التوجيهات الملكية السامية في برنامج العمل الحكومي الذي عرضه على مجلسكم الموقر في تصريحه بتاريخ 25 أكتوبر 2007 وذلك من خلال اعتماد الأولويات الرئيسية التالية :

- التشبث بالثوابت والهوية الوطنية وقيم الديمقراطية والحرية والحرص على حماية أمن وسلامة المواطنين؛

- مواصلة برامج الإصلاحات القطاعية والهيكلية من أجل تحسين حكامة مؤسسات الدولة، تحديث الإدارة العمومية وتوسيع مجال

اللامركزية واللاتمركز والجهوية، تطوير منظومة التربية والتكوين وتأهيل قطاع العدل ؛

- دعم القوة الاستقطابية للبلاد بالنسبة للإستثمارات في مختلف الميادين ودعم المقاولات والمبادرات الخاصة ومواصلة سياسة الأوراش الكبرى واعتماد استراتيجيات جديدة في ميادين الماء ، الطاقة ، النشاط المعدني ، والسياحة ، الصيد البحري ،الصناعة التقليدية ، الفلاحة، السكن الإجتماعي، التدبير المجالي وتدبير الثروات الطبيعية ؛

- توفير شروط التنمية البشرية المستدامة من خلال إنعاش التشغيل، تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، توسيع الخدمات الصحية، تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، تقوية برامج محاربة الفقر والإقصاء والتهميش والرفع من فعالية آليات التضامن الإجتماعي وتفعيل سياسة القرب على مستوى الرياضة والثقافة والإعلام والإتصال بالإضافة إلى العناية الفائقة بأسرة المقاومة وجيش التحرير وشؤون مواطنينا بالخارج.

بناء على هذه التوجيهات، يأتي مشروع قانون المالية في إطار ترسيخ المكتسبات الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أعطت نتائج مهمة مكنت من الارتقاء بالنمو الاقتصادي إلى مستوى يوفر أرضية صالحة لتسريع الإصلاحات وتطوير قدرات الاقتصاد الوطني وشروطا أحسن لمواجهة المعضلات الاجتماعية .

ذلك أن النتائج التي من المرتقب أن يحققها الاقتصاد الوطني سنة 2007 في ظل ظروف داخلية وخارجية لم تكن دائما مساعدة تدل ليس فقط على قدرة اقتصادنا على الصمود في وجه الصدمات كالجفاف وارتفاع أسعار المواد الأولية، بل أيضا على إمكانية تطوير أداء القطاعات غير الفلاحية عموما وعلى الخصوص القطاعات الرائدة الجديدة إذ ستبلغ نسبة نمو القطاعات غير الفلاحية 5,6%.

وقد تجسدت المنجزات الرئيسية في مواصلة التحكم في نسبة التضخم حيث تراجع معدله خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الحالية مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية من 3,2% إلى 2,2 % رغم الارتفاع الكبير لأسعار بعض المواد الأولية في الأسواق العالمية وعلى الخصوص منها الحبوب والنفط .

كما تجسدت في تحسن الحسابات الخارجية من خلال الحفاظ على الرصيد الإيجابي للحساب الجاري لميزان الأداءات في حدود 1,5% من الناتج الداخلي الخام على الرغم من تدهور عجز الميزان التجاري وذلك بفضل استمرار ارتفاع مداخيل السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج . و في تعزيز رصيد الموجودات الخارجية الصافية لدى القطاع البنكي في أواخر شهر شتنبر الماضي حيث بلغ 210 مليار درهم أي بزيادة 19,3 مليار درهم مقارنة مع المستوى المسجل في آخر السنة الماضية .

وتجسدت أيضا في تحسن المالية العمومية من خلال ترسيخ استقلالية عجز الخزينة عن مداخيل الخوصصة . وبالفعل ، سيستقر العجز في 2,4% من الناتج الداخلي الخام دون احتساب هذه المداخيل مقابل نسبة 3,4% التي كانت متوقعة عند إعداد مشروع قانون المالية ، مع العلم أن مداخيل الخوصصة قد تقلصت مقارنة مع التوقعات وأن نفقات المقاصة وتكاليف نفقات الموظفين والتحويلات لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد قد تصاعدت. ويرجع الفضل في هذا التطور أساسا إلى الجهود المتواصلة لترشيد النفقات وإلى ارتفاع المداخيل الجبائية إلى غاية شهر شتنبر بنسبة 18,8% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية .

و من جهة أخرى ، تحقق تحسن ملحوظ في مناخ الأعمال وانتعاش مهم في الاستثمار العمومي والخاص . وتنامت مساهمة القطاع المالي في التنمية الاقتصادية وتواصلت الجهود لتطوير التجهيزات الأساسية سعيا نحو الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على استقطاب الاستثمارات الخارجية . وقد كللت هذه الجهود بتنامي الاهتمام لدى كبريات الشركات العالمية بفرص الاستثمار ببلادنا .

كما تحسنت صورة المغرب لدى المنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة بمناخ وفرص الاستثمار لدى المجموعة الدولية . فقد حصلت بلادنا على "درجة الاستثمار" من طرف مؤسسة Fitch rating و نجحت خلال شهر يوليوز الأخير في إصدار القرض السندي بشروط متميزة ، مما عزز موقع المغرب في السوق الدولية .

كما تم وضع سياسات قطاعية تؤمن شروط انطلاقات جديدة للقطاعات المعنية وبناء أسس عصرية لاقتصاد وطني قادر على أن يشكل، في محيطه الجهوي والدولي، قاعدة صلبة للإنتاج والاستثمار وتصدير السلع والخدمات و تم ترسيخ المنهج التشاركي والتعاقدي بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل

استغلال مؤهلات المغرب للاستفادة من الفرص التي يتيحها تطور الاقتصاد الدولي في مجالات الاستثمار وتسويق المنتجات واستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية وتحويل التكنولوجيا .

ووعيا بأهمية التنمية الجهوية ، تم الشروع في توطين السياسات القطاعية مجاليا في أفق خلق أقطاب جهوية . ومن شأن هذه الأقطاب أن تمكن من توفير حظوظ خلق الثروات وتوفير فرص الشغل بمختلف مناطق البلاد ضمن تصور منسجم لحكامة ترابية واقتصادية تأخذ بمختلف المؤهلات المحلية وتفتح المجال للاستفادة من إمكانيات السوق الوطنية والدولية.

انطلاقا من التوجيهات الناجمة عن الإطار المرجعي واعتبارا لمعطيات المحيط الدولي والوطني وللمنجزات التي تم تحقيقها لحد الآن ، ستعمل الحكومة على بلوغ الأهداف المسطرة لها من خلال اعتماد ثلاث أولويات رئيسية مع التأكيد على أن الأولوية المطلقة تبقى للدفاع عن حوزة الوطن وسلامة المواطنين:

- توفير شروط نمو إقتصادي قوي ومستدام وتأهيل الإقتصاد المغربي لتمكينه من مواجهة تحديات الإنفتاح والتنافسية وجعله قاعدة صلبة للاستثمار والتصدير وذلك عبر توسيع وتسريع مسلسل الإصلاحات الهيكلية والقطاعية وإنعاش التنمية الجهوية والترابية ؛

- إنعاش القطاعات الإجتماعية لتقوية تماسك النسيج الإجتماعي الوطني وتلاحم مختلف شرائح المجتمع المغربي وتوفير ظروف الإزدهار لها ؛

- إيلاء العالم القروي الأهمية اللائقة به من أجل تأهيله وتدارك الخصاص الذي يعاني منه على مستوى التجهيزات والخدمات الأساسية .

وتندرج هذه الأولويات ضمن التوجهات الرئيسية التالية :

يتعلق الأمر أولا بمواصلة تسريع وتيرة إنجاز الأوراش الكبرى للتجهيزات تعزيزا لتنافسية الأقطاب الجهوية .

ويتعلق الأمركذلك باتخاذ التدابير اللازمة لتحسين تنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني أفقيا في المجالات الجبائية والجمركية والتمويلية بهدف الرفع من مستوى النمو الاقتصادي الذي من المنتظر أن يصل إلى 6,8% في السنة المقبلة. وفي هذا المجال ، يشمل مشروع قانون المالية لسنة 2008 تدابير تهم إصلاحا ضريبيا يرمي لتخفيض النسب المعمول بها ضمن منظور يستدعي تعاقدا اجتماعيا وأخلاقيا يستند إلى "ميثاق للثقة" بين الدولة من جهة والقطاع الخاص والجمعيات

المهنية من جهة ثانية . و يهدف هذا الميثاق إلى ترسيخ الممارسات المبنية على الشفافية ومحاربة الغش والتملص الضريبيين وتقليص حجم الاقتصاد غير المنظم عملا بالمبدإ الدستوري القاضي بمساهمة الجميع ، كل حسب طاقته ، في تحمل التكاليف العمومية . ومن شأن نجاح الميثاق أن يضمن دعم التنافسية الجبائية تقوية لحظوظ مكونات النسيج الاقتصادي الوطني في جلب الاستثمارات وتنويع الجهاز الإنتاجي وتوسيع قاعدته واختراق الأسواق.

وتندرج هذه المبادرة ضمن تصور للإصلاح الجبائي المقبل سأتحدث عنه لاحقا عند عرض بعض مقتضيات مشروع قانون المالية .

وستحظى المقاولات الصغرى والمتوسطة باهتمام خاص ضمن مجهودات الحكومة لتأهيل الاقتصاد الوطني، اعتبارا للأدوار الإستراتيجية التي تلعبها كمكون أساسي للنسيج الاقتصادي الوطني وذلك سعيا نحو عصرنتها وتسهيل اندماجها لتقوية قدراتها .

ولتوفير المزيد من الدعم للمقاولات الصغيرة والمتوسطة ضمن منظور شمولي يضمن لها الفعالية اللازمة والمساهمة في تقليص وزن القطاع غير المنظم، يتم حاليا إعداد مشروع اتفاقية برنامج بين الدولة والاتحاد العام لمقاولات المغرب لتحديث النسيج المقاولاتي مع التمييز، على مستوى المواكبة، بين المقاولات المتوفرة على مؤهلات وطاقات كبيرة للنمو، لمساعدتها على أن تصبح أداة فعالة لغزو الأسواق، والمقاولات التي هي في حاجة أكثر الى الهيكلة الداخلية لدفع الفائزين إلى المزيد من التقدم .

و سيتعزز الاعتناء بالقطاعات الاجتماعية . إذ أن الحكومة تعتبر أن التنمية الاقتصادية لن تكون مجدية إذا لم تواكبها سياسة تضامنية توظف الثروات الناجمة عن ارتفاع الإنتاج في خدمة التطور الاجتماعي لترسيخ تماسك مختلف شرائح المجتمع المغربي وجعلها تنخرط بحماس في مسلسل التنمية. و توظفها كذلك في خدمة التنمية المجالية خاصة لفائدة العالم القروي قصد تأمين التوازن الترابي للبلاد .

سيـــدي الرئيـــس

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

حول المحور الثاني المتعلق بمرتكزات التنمية الإقتصادية المستدامة أود التأكيد على أن الهدف الذي نسعى إليه يتمثل في إرساء قواعد نمو قوي ومستدام يتحقق بفضل الرفع من مستوى الاستثمار العمومي والخاص ، وتقوية الصادرات ونهج سياسات قطاعية فعالة بمساهمة كل جهات المملكة في إطار مسلسل الانفتاح والاندماج في السوق العالمي علما أن هذه الديناميكية تتطلب تعميق وتوسيع الإصلاحات الهيكلية وكذا الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية .

إن تكثيف الاستثمارات في بلادنا، والتي عرفت خلال السنوات الثلاث الأخيرة تطورا مهما حيث فاق معدل الاستثمار 30 % من الناتج الداخلي الخام مقابل حوالي 25 % ما بين 2000 و 2002، يتطلب منا الرفع من وتيرة الاستثمار العمومي وخاصة استثمارات المنشآت العامة ، وتحسين مناخ وشروط إنعاش الاستثمار الخاص بهدف الوصول إلى مستوى استثمار وطني بحوالي 31,5 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2008 .

وفي هذا الإطار، سنعمل على إعطاء دفعة جديدة للاستثمارات العمومية التي ستتجاوز لأول مرة في تاريخنا عتبة 100 مليار درهم ، وذلك انطلاقا من قناعاتنا أن الاستثمار العمومي يشكل أحد أهم عوامل النمو ، إذ من شأنه توفير البنيات التحتية اللازمة لمزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة ، وبالتالي تعزيز القدرة الاستقطابية للبلاد إزاء الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية .

والجدير بالذكر أنه قد تم بذل مجهود خاص فيما يتعلق استثمارات الميزانية العامة للدولة التي ستصل إلى 36 مليار درهم أي بزيادة 39 % مقارنة مع ميزانية السنة الحالية .

وسأقـوم لاحقـا ، في سياق العرض حول البعـد الجهوي لمشروع قانـون الماليـة، بجـرد لأهم المشاريع المدرجة بتمويـل مـن الميزانيـة العامـة للدولـة و المنشآت العامة و صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

موازاة مع تعزيز الاستثمارات العمومية بكل مكوناتها ستعمل الحكومة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين المناخ الاستثماري للقطاع الخاص بصفة عامة والمقاولة الصغرى والمتوسطة بصفة خاصة .

وتهـم هـذه الإجـــراءات إنجاز بنيات الاستقبال من مناطق صناعية وأقطاب تكنولوجية وحظائر مهنية ومناطق حرة وقواعد لوجيستية ، و تعبئة العقار العمومي .

كما تهم تحرير بعض الأنشطة المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات التي يمكن للقطاع الخاص أن يزاولها في ظروف أفضل على مستوى المردودية والجودة ، وكذا رفع الاحتكار عن بعض الأنشطة لفتح آفاق جديدة أمام المستثمرين الخواص في هذه القطاعات .

وتهم أيضا ، مواصلة العمل على إحداث وتعميم المعايير المغربية لضمان جودة المنتوج الوطني واستجابته لمتطلبات الأسواق العالمية ، وبناء وتجهيز المختبرات والمراكز التقنية لهذه الغاية .

وتهم كذلك تطوير الإطار القانوني المنظم للنشاط الإقتصادي والإطار المؤسساتي الموكل إليه دعم إنشاء ومواكبة المقاولات وخاصة منها المقاولة الصغيرة والمتوسطة .

وتهم اتخاذ مبادرات تحفيزية لتجميع وإدماج المقاولات ومن ضمنها المقاولات الصغرى والمتوسطة قصد عصرنتها وتقوية قدراتها وتسهيل اندماجها على الخصوص عبر إجراءات ضريبية وتنظيمية كالإجراء الجبائي المتعلق بتقييم عناصر المخزون .

وتشمل كذلك وضع وسائل التمويل الضرورية لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة ولتقوية النسيج المقاولاتي ببلادنا ، سواء تعلق الأمر بالقروض من خلال تسهيل ولوج التمويلات البنكية، او برأس المال من خلال تطوير بورصة القيم أو تعهد مؤسسات تمويل الرساميل .

وتهم أخيرا ، وضع نظام ضريبي وجمركي ملائم لمواكبة عمليات الإستثمار ، ولتحسين تنافسية القطاعات .

السيـــد الرئيـــس
السيدات والسادة المستشارون المحترمون

إضافة إلى كل هذه التدابير التي تهدف إلى تدعيم القطاع الخاص وإنعاش الاستثمار، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2008 المعروض على أنظاركم تخفيض سعر الضريبة على الشركات من 35% إلى 30 % ومن 39,6% إلى

37% بالنسبة للقطاع المالي ، و تخفيض السعر الأقصى لحقوق الجمارك المطبق على استيراد المواد الصناعية من 45% إلى 40% .

كما تم إلغاء مخصصات مؤن الاستثمار فيما يتعلق بالضريبة على الشركات ويؤدي هذا الإجراء إلى جعل السعر الفعلي (taux effectif) الذي تؤديه خصوصا الأبناك والشركات الكبرى يطابق السعر القانوني (taux légal) . والجدير بالذكر أن هذا الإجراء لن يترتب عنه أي أثر بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة التي لا تلجأ إلى هذه المخصصات وهذا ما يجعلها تستفيد فعلا من التخفيض المقترح .

ومما يجب التأكيد عليه ، أن هذه التدابير الجبائية ليست معزولة أو ذات طابع ظرفي بل تشكل عنصرا فعالا في مسلسل دينامية التغيير المتبع حاليا وتندرج ضمن مكونات السياسة الاقتصادية وضمن رؤية متوسطة المدى ترمي مستقبلا إلى المضي في خفض العبء الجبائي على المقاولة والأجراء موازاة مع توسيع القاعدة الضريبية.

إن النظام الجبائي الذي نتوخاه يجب أن يوفق ما بين ضرورة ضمان موارد مالية تمكن الدولة من القيام بمهامها ومتطلبات التنافسية للمقاولة .

وفي إطار هذا المنظور، يمكن للدولة أن تساهم عبر بعض الإعفاءات الجبائية في إنعاش وإقلاع بعض القطاعات الحيوية علما أن هذه الإعفاءات يجب أن تتوقف بعد تطوير هذه القطاعات.

وبناء على هذا المنطق، يتضمن مشروع قانون المالية مقترحات ترمي إلى مراجعة النظام الضريبي التفضيلي الذي يستفيد منه المنعشون العقاريون الذين يلتزمون في إطار تعاقدي مع الدولة ببناء 2.500 مسكنا اجتماعيا في أجل لا يتعدى خمس سنوات، مع تليين هذا الشرط بحصر عدد الوحدات في 1500 ابتداء من 2008، والعمل على إخضاع هؤلاء المنعشين تدريجيا للنسب الضريبية العاديــة .

وهكذا فإن التدابير المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2008 تكرس رغبة الحكومة في العمل على عصرنة نظامنا الجبائي حتى يتمكن من مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، علما أن هاجس التخفيف من العبء الجبائي يبقى حاضرا وذلك بتخفيض أسعار الضرائب تدريجيا موازاة مع توسيع القاعدة الجبائية اعتبار لمستلزمات العدالة الجبائية .

سيـــدي الرئيـــــس
السيدات والسادة المستشارون المحترمون

بهدف الرفع من وتيرة النمو ، تواصل الحكومة كذلك العمل بالمقاربة التشاركية ومسلسل تحديد وإنجاز استراتيجيات قطاعية فاعلة في إطار منظور شمولي كفيل بتوضيح الرؤى بالنسبة للفاعلين الإقتصاديين والمستثمرين ، وإعطاء نفس جديد لدينامية الإستثمار والتنمية .

إن المقاربة التشاركية لضبط العلاقات بين السلطات والمنشآت العامة من جهة والمستثمرين الخواص من جهة أخرى تكتسي بالنسبة للحكومة طابعا مؤسسيا وهيكليا ، وسنحرص على تدعيمه نظرا لنجاعته وفعاليته .

وفي هذا الإطار، تم وضع استراتيجيات متوسطة وطويلة المدى بالنسبة للقطاعات الواعدة التي يتمتع فيـها المغرب بميزات تنافسـية واضحة لتأمين الإستغلال الأمثل للموارد الوطنية ، وذلك من خلال مخطـــط " انبثاق " الخاص ببعض فروع الصناعة والخدمات ، واستراتيجية "الإدارة الإلكترونية" بالنسبة لقطاع الإعلاميات و"رؤية 2010" بالنسبة للسياحة و" رؤية 2015 " بالنسبة للصناعة التقليدية " ومخطط رواج 2020" بالنسبة للتجارة .

ومن المنتظر أن تبرز القطاعات الكيماوية وشبه الكيماوية وضمنها مشتقات الفوسفاط والأدوية كأنشطة واعدة في المستقبل القريب . كما تم الشروع في تنفيذ مخطط استراتيجي لتمكين المكتب الشريف للفوسفاط من تعزيز دوره في مجال الإنتاج والتشغيل والتصدير .

وفي نفس السياق ، و نظرا للعجز الذي يعاني منه القطاع الفلاحي وللطابع الهيكلي لهذا العجز أعطت الحكومة الإشارة لانطلاق دراسة تمتد عبر خمسة أشهر بتمويل من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قصد وضع استراتيجية شمولية ترمي إلى تأهيل قطاع الفلاحة والرفع من مردوديته وتأمين مساهمته في التنمية الاقتصادية للبلاد أخذا بعين الاعتبار الظروف المناخية والتطورات المرتقبة الناتجة عن تنفيذ اتفاقيات التبادل الحر وضمان دخل مستقر للساكنة القروية.

كما يتعين اعتماد نفس المقاربة بالنسبة لقطاع الصيد البحري للتمكين من استغلال الطاقات الهائلة التي يختزنها مجالنا البحري ، في إتجاه تقوية اندماجه، والرفع من قيمته المضافة .

وبخصوص ميدان الطاقة الذي تمثل فيه الفاتورة البترولية عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني ، فقد أصبح من اللازم وضع إستراتيجية ترمي إلى تقليص التبعية للتوريدات الخارجية وضمان الأمن الطاقي للبلاد وتحرير قطاعي الكهرباء والمواد النفطية وتكثيف عمليات البحث عن البترول واستعمال مختلف مصادر الطاقة المتجددة والرفع من الفعالية الطاقية والعمل على الإدماج التدريجي للشبكة الوطنية للغاز والكهرباء في محيطها الجهوي مما سيمكن هذا القطاع كذلك من فتح فرص استثمار جديدة .

وقد تم بفضل هذه الاستراتيجية استقطاب العديد من الشركات ذات الصيت العالمي في ميادين مثل السياحة وصناعة الطائرات والسيارات والالكترونيات والخدمات المنقولة التي ستمكن بلادنا من دخول حقل التكنولوجيات الجديدة المتقدمة ذات القيمة المضافة العالية من بابه الواسع وتوسيع مجالات التشغيل والإنتاج والتصدير .

وسنعمل في مجال الخوصصة على فتح رأسمال المنشآت العامة التي تعمل في قطاعات استراتيجية لجعلها أداة لتنفيذ سياسة الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية مع تقوية وجودها على الساحة الاقليمية والدولية.

ومواكبة لعمليات الخوصصة ولبلوغ نفس الأهداف، سيوضع برنامج عمل يرمي إلى تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص على ضوء الإطار المؤسساتي الجديد المتعلق بالتدبير المفوض نظرا للامتيازات التي توفرها هذه الشراكة للقطاع العام بجميع مكوناته.

و من المعلوم أن الجماعات المحلية قد أصبحت تلجأ بكثافة إلى هذه المقاربة فيما يتعلق على الخصوص بأنشطة توزيع الماء والكهرباء ، والنقل الحضري والنظافة .

كما سيتم تعزيز دور الرافعة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إنعاش الاستثمارات الخاصة في القطاعات الحيوية.

ولهذه الغاية ، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2008 يحتوي على الإجراءات والأغلفة المالية اللازمة لتفعيل هذه الاستراتيجيات ومنها على الخصوص :

- دعم مالي بمبلغ 800 مليون درهم لفائدة قطاع السياحة منه 500 مليون درهم برسم الانعاش السياحي ومبلغ 200 مليون درهم كمساهمة لإنجاز البنيات التحتية الخارجية لمحطات المخطط الأزرق .

- اعتمادات مالية مهمة لمواكبة انجاز العمليات المتعلقة ببرنامج "انبثاق" ومنها قطاع الخدمات المنقولة بمبلغ 250 مليون درهم وقطاع السيارات بمبلغ 500 مليون درهـم .

- غلاف مالي بمبلغ 100 مليون درهم موجهة لإحداث صندوق ضمان لتحفيز البحث والابتكار في قطاع التكنولوجيات الجديدة وإنعاش صادراتــه .

- غلاف مالي في حدود 50 مليون درهم للانطلاق الفعلي لبرنامج "رواج 2020" الرامي إلى تحديث مجالات التسويق على مستوى المراكز الحضرية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمستهلكين .

- رفع الاعتمادات المخصصة للصناعة التقليدية بنسبة 25 بالمائة. كما سيستفيد هذا القطاع من برنامج تحدي الألفية بمبلغ 880 مليون درهم خلال السنوات الخمس المقبلة وذلك قصد تأهيله وتقوية بنياتــه .

سيـــدي الرئيـــس
السيدات والسادة المستشارون المحترمون

إن الرفع من مستوى النمو الاقتصادي في بلادنا يستوجب أيضا متابعة مسلسل انفتاح بلادنا على محيطها الجهوي والدولي الذي يتطلب تقوية قدراتنا التصديرية والرفع من تنافسية منتوجاتنا .

ولتشجيع قطاع التصدير وتوسيع قاعدة المصدرين، ستعمل الحكومة على تعميم الشراكة وتنظيم العلاقة بين الدولة والتنظيمات المهنية القطاعية والفاعلين الاقتصاديين في إطار تعاقدي وعلى أساس دفاتر تحملات تحدد الالتزامات والنتائج التي يجب تحقيقها.

ولهذه الغاية ، اتخذت الحكومة الإجراءات الرئيسية التالية :

- تعزيز دور المكتب الشريف للفوسفاط والرفع من طاقته الإنتاجية عبر استثمارات ستفوق 30 مليار درهم في أفق 2015 مما سيمكن من مضاعفة إمكانياتنا من تصدير الفوسفاط ومشتقاته ؛

- عقد اتفاقيات ذات أبعاد استراتيجية مع بعض الشركات العالمية الكبرى كما هو الشأن بالنسبة لرونو- نيسان (Renault- Nissan) .

- عقد اتفاقيات برامج مع بعض القطاعات كالنسيـج والألبســة والجلــد وتكنولوجيات الإعلاميات قصد الرفع من قدراتها التصديرية ؛

- إنشاء المناطق الحرة للتصدير و إحداث قواعد لوجيستية و قواعد التصدير Plates-formes d'exportation ؛

- مصاحبة المصدرين في البحث عن أسواق جديدة وتحسين التأمين على صادراتهم ومشاركتهم في المعارض الدولية .

وسنواصل مسلسل تحرير التجارة الخارجية في إطار التزامات المغرب الدولية والتي تتميز بالخصوص بدخول اتفاقيتي التبادل الحر مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا حيز التنفيذ خلال سنة 2006 واتفاقية أكادير خلال السنة الحالية إلى جانب مواصلة تنفيذ الشراكة مع الاتحاد الأوربي . كما أننا سنواصل تكثيف الجهود المتعلقة بالتحرير التجاري على مستوى الخدمــات ، وذلك لتدعيم التطور الإيجابي التي عرفته صادرات هذا القطاع خلال السنوات الأخيــرة .

وعلاوة على ذلك ، و بعد دخولنا في غشت المنصرم في مرحلة جديدة لتحرير حساب رأس المال لمعاملاتنا مع الخارج ، سنعمل على مواصلة مسلسل الانفتاح وتسهيل المساطر بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين. كما ينبغي تحقيق الشروط الكفيلة بإنجاح الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة.

سيــدي الرئيــس
السيدات والسادة المستشارون المحترمون

يتطلب الرفع من مستوى النمو الاقتصادي، من جهة أخرى، المضي قدما في مسلسل الإصلاحات الهيكلية مع تسريع وتيرتها ، ومن ضمنها إصـلاح القطــاع المالــي و الإدارة والعــدل .

لقد خضع القطاع المالي لإصلاحات عميقة ونوعية وإعادة تأهيل مكنته من القيام بدور أكثر فعالية في تمويل الاستثمار خلال السنوات الأخيرة. وستواصل الحكومة المجهودات الرامية إلى توطيد استقرار وملاءمة هذا القطاع بشقيه العمومي والخاص .

ففيما يخص القطاع البنكي العمومي ، بعد الانتهاء من إعادة هيكلة مؤسسة القرض العقاري والسياحي ، ستولي الحكومة الأولوية للإصلاح المؤسساتي للقرض الفلاحي للمغرب حيث سترتكز الجهود أساسا على الفصل بين الأنشطة التجارية للمؤسسة وتلك التي تقوم بها في إطار المهام المنوطة بها من طرف الحكومة والتي تتطلب دعما ماليا. ويهدف هذا الفصل إلى تقوية البنية المالية ونظام تسيير هذه المؤسسة ليتناسق مع مقتضيات التشريعات والنصوص التنظيمية المتعلقة بالنشاط البنكي حتى تتمكن من القيام بدور أكثر فعالية في تمويل القطاع الفلاحي والعالم القروي .

أما بصدد تعميق إصلاحات القطاع البنكي ككل ، فستنصب المجهودات أساسا على تقوية مناعته واستقراره وتعزيز شفافيته و تأهيل إطاره المحاسبي بإعمال الضوابط والمواصفات الدولية (normes IFRS/IAS) .

وفيما يخص سوق الرساميل، ستقوم الحكومة بإغناء منظومتنا المالية بأدوات وتقنيات جديدة للتمويل وتدبير المخاطر المالية وتطويراستعمالها عن طريق التسنيد والسوق لأجل (titrisation, marché à terme) .

ولتعزيز هذه التطورات والإصلاحات ستعمل الحكومة على بلورة بعد استراتيجي جديد للقطاع المالي المغربي بهدف جعل مدينة الدار البيضاء مركزا ماليا دوليا يعزز تنافسية قطاع الخدمات .

ويتواصل من جهة أخرى ، إصلاح نظام التقاعد لتأمين ديمومته وتشجيع الإدخار طويل الأمد والعمل على استبدال الصناديق الداخلية للتقاعد للمنشآت العامة بالانخراط في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد .

ولتحديث نظام الوقاية من المخاطر البنكية ، سيتم إحداث مركز سيتولى تدبيره جهاز مستقل تابع للقطاع الخاص تحت إشراف بنك المغرب .

و يرتكز إصلاح الإدارة من جهة على ثلاثة محاور أساسية :

ـ تحسين الحكامة وتخليق الحياة العامة للوقاية من الفساد بوضع آليات لمحاربة الرشوة عبر تفعيل الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ، وإقرار المقتضيات الكفيلة بتعزيز الشفافية والنزاهة في مجال تفويت الصفقات العمومية أو المتعلقة بالتدبير المفوض للخدمات العمومية ، وإضفاء المزيد من الشفافية على العمل الإداري من خلال تبسيط المساطر الإدارية وتجميعها، وتوسيع مجال

الإدارة الإلكترونية، وإقرار التصريح بالممتلكات وتطبيق القانون المتعلق بتبييض الأموال .

ـ دعم اللاتركيز بتحويل المزيد من الصلاحيات والوسائل للممثليات المحلية للإدارات المركزية لتقريب مراكز القرار من المواطنين والمرتفقين .

ـ تحسين تدبير الموارد البشرية عن طريق إقرار أنظمة جديدة للتوظيف والتنقيط والترقية والتأجير وإعداد دلائل حول تحديد الوظائف والمسؤوليات إضافة إلى اعتماد التتبع وتقييم النتائج .

وفيما يخص قطاع العدل ، فوعيا بالدور المحوري للقضاء في ضمان حقوق المتقاضين وتعزيز ثقة الشركاء في بلادنا وتقوية جاذبيتها، ستعطى الأولوية لإصلاح الجهاز القضائي بهدف تقوية فعاليته واستقلاليته والرفع من المستوى المهني للقضاة ، وذلك وفقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالته بمناسبة افتتاح الولاية التشريعية الثامنة حيث أكد جلالته أنه لن يكتمل أي إصلاح إلا بإصلاح العدل وتحديثه وتأهيله ودعم استقلاله وتحقيق الأمن القضائي وسيادة القانون. كما أكد على العزم على الإعداد التشاوري الواسع والمتخصص لميثاق وطني مضبوط للتغيير العميق والشامل للقضاء .

ومن هذا المنطلق، سيتم التركيز على تحديث الترسانة القانونية وتكثيف تجهيز المؤسسات القضائية بالوسائل البشرية والمادية وتكوين القضاة والموظفين والأعوان القضائيين لتسريع وتيرة إصدار الأحكام وتنفيذها واستعمال التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال لتأمين الشفافية اللازمة حول سير الملفات.

ودعما لمجهودات وزارة العدل ، ستتعزز الموارد المخصصة لها في إطار مشروع الميزانية لسنة 2008 بـ 10,6 % .

إن رفع وتيرة النمو يستلزم كذلك ضمان الاستقرار الماكرو اقتصادي الذي يعتبر مكسبا يجب الحفاظ عليه ، إذ أنه لا يمكن تصور نمو اقتصادي مستدام خارج إطار ماكرو اقتصادي متوازن .

وهكذا، فإن مشروع قانون المالية حرص رغم الإكراهات والظرفية الدولية الصعبة على حصر عجز الخزينة في حدود 3 بالمائة من الناتج الداخلي الخام مما سيمكننا من الحد من الحاجيات التمويلية للخزينة ، وبالتالي خلق شروط ملائمة لتمويل المقاولات المغربية .

سيـــدي الرئيـــــس

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

أنتقل الآن إلى المحور الثالث المتعلق بإنعـاش القطاعـات الاجتماعيـة والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين .

موازاة مع الجهود المبذولة من طرف الحكومة من أجل تسريع وتيرة التنمية وتنويع مصادر الإنتاج وخلق أقطاب جهوية فاعلة ، فإننا عازمون على إعطاء دفعة جديدة لإنعاش القطاعات الاجتماعية التي تستأثر بأكثر من 50 % من ميزانية الدولة، وذلك من خلال إصلاح قطاع التعليم والتكوين، وتوسيع مجال التغطية الصحية والاجتماعية، والتنمية البشرية، ومحاربة الفقر والتهميش، وإنعاش التشغيل، والحفاظ على القدرة الشرائية، والسكن الاجتماعي.

تعتبر التربية والتكوين وسيلة أساسية لتأمين تكافؤ الفرص بين مختلف الشرائح الاجتماعية وعاملا من عوامل الإندماج الإجتماعي . وفي هذا الإطار، يهدف إصلاح قطاع التربية والتكوين إلى الرفع من مردوديته وتنمية اقتصاد المعرفة وجعله أكثر انسجاما مع متطلبات سوق الشغل المرتبط بالدينامية الجديدة للإقتصاد الوطني والإستراتيجيات القطاعية والمهن العالمية للمغرب .

وقد شكل إعتماد الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999 واعتبار الفترة 2000-2009 عشرية التعليم والتكوين منعطفا في السياسة المنتهجة في هذا المجال، مكن على الخصوص من توسيع ولوج التعليم الأساسي على المستويين الإبتدائي والإعدادي حيث بلغت نسبة التمدرس برسم سنة 2006 على التوالي 94% و 75% وخاصة في البوادي وبصفة أخص لدى الفتيات. كما مكن من قطع مراحل مهمة في مجال إصلاح التعليم العالي وتعزيز إستقلالية الجامعات والرفع من مردوديتها.

إلا أن هذه النتائج تظل دون مستوى الطموحات المعقودة على الإصلاح، مما حث الحكومة بأمر من صاحب الجلالة نصره الله، على وضع برنامج استعجالي يرمي إلى تدليل الصعوبات التي حالت دون بلوغ الأهداف المسطرة وتدارك التأخير الملاحظ قبل نهاية العشرية ، بتنسيق مع المجلس الأعلى للتعليم على أساس دراسة يتم إجراؤها بتمويل من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة .

وهكذا فإن الحكومة عازمة على تحقيق نقلة نوعية في سنة 2008 لمسلسل استكمال إنجازأهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين . ويشمل برنامج هذا القطاع برسم السنوات المتبقية من عشرية الإصلاح عددا من العمليات الكمية والنوعية الرامية إلى تحقيق الأهداف التالية :

- استكمال تعميم التعليم وتوسيع قاعدته عبر تكثيف شبكة التجهيزات الأساسية وتعزيز بنيات الاستقبال ؛

- الحد من ظاهرة الهدر المدرسي عبر بناء وتهيئة الداخليات والمطاعم المدرسية وتوزيع المواد الغذائية الجافة . وانطلاق تجربة واعدة في محاربة الهدر المدرسي لفائدة الأسر المتواجدة بالمناطق ذات المؤشرات الاجتماعية المتدنية وبالعالم القروي ؛

- تحسين جودة التعليم عبر تعزيز الاستثمار في التكوين والتدريس وتنمية الوسائل البيداغوجية . كما ستعرف سنة 2008 مواصلة إنجاز برنامج "جيني" "GENIE" الرامي إلى إدماج تكنولوجيا الإعلام والتواصل في المناهج التعليمية من أجل تحسين ظروف التعليم وتشجيع انفتاح التلاميذ على المحيط الاقتصادي والثقافي والاجتماعـــي ؛

- تعزيز مشاركة قطاع التعليم الخاص في إنجاز أهداف الإصلاح ؛

- مضاعفة وتيرة التكوين المهني لتنمية الكفاءات وملاءمتها مع متطلبات سوق الشغل وذلك عبر إنشاء مؤسسات للتكوين المهني داخل المناطق الصناعية لتأهيل اليد العاملة ومراجعة مسارات التكوين وتحيينها لتتلاءم مع حاجيات المقاولة ؛

- تعزيز نظام الحكامة واللاتركيز عبر تنمية علاقة التعاقد بين القطاع والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين على المستويات الترابية وكذا التعميم التدريجي لمشاريع إقامة مجالس التدبير مع ضمان مشاركة فعالة للمقاولات والجماعات المحلية وجمعيات أولياء التلاميذ في تدبير المؤسسات .

هذا وستتواصل برامج محـــو الأمية التي حققت نتائج مهمة مع إقرار التعليم غير النظامي لفائدة الأطفال الذين لم يسبق لهم ولوج نظام التعليم أو التلاميذ

المنقطعين عن الدراسة ، بهدف تقليص نسبة الأمية من 38,5% سنة 2006 إلى 20 % في أفق 2012 .

و قد بلغت الإعتمادات المرصدة لفائدة قطاع التربية والتكوين 37,9 مليار درهم مسجلة ارتفاعا بنسبة 9,7% مقارنة مع سنة 2007 كما سيستفيد هذا القطاع برسم السنة القادمة من إحداث 5.900 منصب مالي من أجل مواكبة الإصلاحات التي يعرفها مجال التربية والتكوين .

و في مجال التغطية الصحية ، تسعى الحكومة ، بالإضافة إلى توسيع بنيات الإستقبال الاستشفائية العمومية وإصلاحها والرفع من مواردها الذاتية وجودة خدماتها خاصة بالعالم القروي إلى تفعيل الأنظمة التي تم إقرارها لهذا الغـرض و المتمثلة كما هو معلوم فـي :

- نظـام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، و الذي بدأت الاستفادة منه منذ 2005 لفائدة موظفي ومتقاعدي القطاعين العام والخاص، مما مكن من الرفع من نسبة الساكنة المستفيدة من التغطية الصحية الأساسية إلى 34%؛
- نظام المساعدة الطبية لفائدة الأشخاص المحتاجين المزمع انطلاقة الاستفادة منه خلال سنة 2008 ، مما سيمكن من رفع التغطية الصحية الأساسية إلى اكثر من 60% من الساكنة ؛
- نظام "عناية" الموجه للأشخاص الممارسين للمهن الحرة في مجال الطـب و الصيدلة و الهندسة المعمارية والتجار والصناع التقليديين مع خلق أنظمة خاصة للتأمين الأساسي عن المرض لفائدة أعوان السلطات المحلية بالعالم القروي(شيوخ ومقدمين)، أئمة المساجد، قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان .

كما سيتم تعميم التغطية الصحية الأساسية لفائدة فئات أخرى، خاصة الطلبة الجامعيين، حيث سيمكن ذلك في أفق 2009 من ضمان تغطية صحية لفائدة أكثر من 80% من المواطنين.

أما فيما يخص المجهود المالي لفائدة قطاع الصحة، فقد بلغت الميزانية المخصصة لهذا القطاع برسم السنة المالية 2008 ما قدره 8,14 مليار درهم بزيادة 10,4% مقارنة مع سنة 2007 . كما تعرف تحويلات ميزانية الدولة برسم التغطية الصحية لفائدة الموظفين ارتفاعا بنسبة 20,6% لتصل إلى 1.582 مليون درهم .

و في مجال التغطية الإجتماعية ، تتواصل معالجة إشكالية التقاعد لتلافي تعريض صناديق التقاعد إلى أزمات حقيقية تهدد توازنها وديمومة خدماتها لفائدة المتقاعدين على المديين القصير والمتوسط .

وفي هذا الإطار، تمت تسوية العلاقات المالية للدولة مع الصندوق المغربي للتقاعد حيث تم أداء كل المتأخرات المستحقة له والتي بلغت أكثر من 11 مليار درهم . كما أصبحت تحويلات ميزانية الدولة لفائدة هذا الصندوق تتم بشكل منتظم حيث من المنتظر أن تصل برسم سنة 2008 إلى 10,9 مليار درهم أي بزيادة 6,4% مقارنة مع سنة 2007 ومضاعفتها ب 3,4 مرات مقارنة مع سنة 2002.

كما تعمل الحكومة على تسوية وضعية الصناديق الداخلية لبعض المؤسسات العمومية وإدماجها في النظام الجماعي لتأدية رواتب التقاعد ومنها صندوق التقاعد الداخلي للمكتب الشريف للفوسفاط بكلفة تقدر ب 33 مليار درهم .

ومن جهة أخرى ، تقع التنمية البشرية ومحاربة الفقر والإقصاء في صلب السياسة الإجتماعية الحكومية .

وقد أبانت سياسة محاربة الفقر المتبعة عن نجاعتها حيث تراجع بشكل ملموس عدد السكان المغاربة الذين يعيشون تحت عتبة الفقر من 19% سنة 1998 إلى 11% سنة 2006.

و تندرج في هذا الإطار، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها صاحب الجلالة نصره الله يوم 18 ماي 2005 من أجل تدعيم عمل الدولة والجماعات المحلية. وتعتمد هذه المبادرة على مقاربة غير متمركزة تحترم مبادئ المشاركة والتخطيط الاستراتيجي والشراكة والحكامة الجيدة.

ومنذ انطلاق هذا الورش المجتمعي الهام ، تم إلى غاية شتنبر 2007 إنجاز أكثر من 12.000 مشروع غطى كل القطاعات الحيوية من التجهيزات والخدمات الإجتماعية الأساسية والأنشطة المدرة للدخل وتقوية الكفاءات والقدرات المحلية، حيث استفاد منها ما يزيد على 3.000.000 مستفيد بصفة مباشرة.

وإجمالا، فقد بلغت تكلفة هذه المشاريع ما يناهز 6,7 مليار درهم ساهمت المبادرة فيها ب 3,8 مليار درهم مما يبرهن على مدى دور الرافعة الذي تلعبه المبادرة لتعبئة موارد إضافية هامة . ولقد خصص برسم سنة 2008 للمبادرة المذكورة مساهمة للميزانية العامة تقدر ب1,2 مليار درهم .

لقد كان للسياسة المتبعة في مجال التنمية الإقتصادية مفعول مباشر في تحسين وضعية التشغيل حيث انخفضت نسبة البطالة إلى أقل من 10% سنة 2006 ، وذلك بفضل السياسات القطاعية المتبعة للنهوض ببعض الأنشطة ذات الأولوية، وإعادة النظر في ظروف ومسالك التكوين، وانطلاق الأشغال في الأوراش الكبرى في مجال البنيات التحتية والتهيئة العمرانية والسكن الإجتماعي، وكذلك المقاربات المبتكرة في إطار برامج" تأهيل" و"إدماج" و "مقاولتي" و"التكوين بغرض الإندماج" ، مفعول مباشر في تحسين وضعية التشغيل حيث انخفضت نسبة البطالة إلى أقل من 10% سنة 2006 .

كما أن الاستراتيجيات القطاعية والمبادرات المتخذة لإنعاش دينامية الاستثمار والإنتاج ستمكن من الرفع من وتيرة إحداث مناصب الشغل المنتجة وتقليص معدل البطالة .

وستواصل الحكومة إنجاز المبادرات المتعلقة بتكوين 15 ألف مهندس سنويا في أفق 2010 و 3.300 طبيب سنويا في أفق 2020 و 10.000 مختص في العمل الاجتماعي في أفق 2012 ، تلبية للحاجيات المتصاعدة الناجمة عن انتعاش النشاط في القطاعات الإنتاجية والخدماتية الواعدة، وعن تفعيل السياسة الاجتماعية الجديدة ، مما سيمكن من تقليص نسبة البطالة بين حاملي الشهادات .

وفي مجال السكن، ومن أجل استدراك العجز المسجل في هذا الميدان، ستعمل الحكومة من جهة على توسيع العرض بتسريع وتيرة الإنجاز والتحكم في التكلفة وتعبئة العقار العمومي وتبسيط مساطر التعمير والبناء . ومن جهة أخرى، ستواصل دعم السكن الاجتماعي من خلال ضمان القروض التي تمنحها الأبناك للأشخاص ذوي الدخل المحدود وغير القار لاقتناء السكن عبر تدخل صندوق (Fogarim).

وبالتوازي مع بناء السكن الاجتماعي ، يتم تنفيذ برامج لمعالجة إشكالية السكن غير اللائق والمساكن الآيلة للسقوط بالإضافة إلى القضاء على مدن الصفيح في أفق 2010 .

وفي هذا الإطار ، تبلغ التكلفة الإجمالية لبرنامج مدن بدون صفيح حوالي 21 مليار درهم بدعم عمومي يقدر بـ 8 مليار درهم . يخص هذا البرنامج 83 مدينة و280.000 عائلة . و يهدف إلى إنجاز 183.000 وحدة اجتماعية في أفق سنة 2008 ، وإزالة أزيد من 40.000 دور صفيح .

وقد بلغت إعتمادات الاستثمار المرصدة لفائدة القطاع برسم سنة 2008 حوالي 1,7 مليار درهـم .

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع السكن الاجتماعي سوف يعرف دينامية جديدة على مستوى كل جهات المملكة وذلك من خلال خفض سقف الوحدات المستفيدة من الإعفاءات الضريبية من 2.500 وحدة إلى 1.500 .

وتأكيدا للسياسة الاجتماعية للحكومة وطبقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة نصره الله قصد تعزيز البعد الاجتماعي لمشروع قانون المالية ، وبناء على الدروس المستخلصة من التجربة الحالية للسكن الاجتماعي التي أبانت أن النظام الجاري به العمل لا يمكن من استفادة صغار ومتوسطي المنعشين العقاريين وتركيز أكثر من 85 % من الإنتاج في ثلاث جهات فقط ، بالإضافة إلى تسجيل ممارسات لا تحترم الثمن المرجعي المحدد ، سيتم إحداث منتوج سكني جديد لفائدة الأسر الأكثر فقرا والتي لا يتعدى دخلها الشهري 1,5 الحد الأدنى للأجور.

وسيستفيد هذا المنتوج من الإعفاء الضريبي الكامل ومن الأسبقية في الإستفادة من تعبئة العقار العمومي والتجهيز بثمن التكلفة. وتهم هذه المشاريع إنجاز برامج سكنية مندمجة بالوسط الحضري والقروي بثمن بيع محدد لا يتعدى سقف 140.000 درهم للشقة بمساحة تتراوح بين 50 و 60 مترا مربعا . وتهم هذه الإجراءات البرامج السكنية التي تتضمن 500 شقة فما فوق بالوسط الحضري و 100 شقة بالوسط القروي على أن يتم إنجازها في أجل خمس سنوات .

وفي مجال الحفاظ على مستوى المعيشة وعلى القدرة الشرائية للمواطنين، تواصل الحكومة السهر على التحكم في نسبة التضخم الذي من المنتظر أن لا يتجاوز 2% برسم سنة 2008. كما تسهر على تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني لتوفير مواد ذات جودة عالية وبتكلفة أقل، مع توفير الإعتمادات اللازمة لتمكين صندوق المقاصة من حصر أثمنة بيع بعض المواد الأساسية للعموم في مستويات أقل من تكلفتها الفعلية.

و الجدير بالذكر أن تحملات المقاصة قد تفاقمت بسبب الارتفاع الهام للأسعار الدولية للمحروقات وبتوسيع الدعم إلى الدقيق العادي للحفاظ على أسعـــار بيع الخبز حيث ستبلغ التحملات هذه السنة 15 مليار درهم وستقفز إلـــــى 20 مليار درهم برسم السنة المقبلة .

إن الحجم الذي بلغته هذه التحملات يستلزم إعادة النظر في المقاربة الحالية المبنية على تعميم الإستفادة من الدعم على جميع السكان دون اعتبار وضعهم الإجتماعي ، واعتماد مقاربة جديدة مبنية على استهداف أفضل للفئات الأكثر حاجة إلى الدعم، واستعمال الإمكانيات المالية التي سيتم توفيرها في هذا الصدد في تغطية عمليات ذات جدوى بالنسبة للفئات المعوزة، مع الحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الضعيفة .

وفيما يخص الحبوب، ونظرا للظرفية الحالية المتميزة بتقلبات الأسعار على الصعيد العالمي ، وعدم استقرار الإنتاج الوطني بسبب الظروف المناخية ، فإن الحكومة ستعمل على تعزيز المخزون لضمان التزويد العادي للأسواق الوطنية .

السيد الرئيس
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يتناول المحور الرابع تأهيل العالم القـروي ومحاربة آثار الجفاف :

في هذا الصدد أود التأكيد أن تأهيل العالم القروي يعتبر من أولويات العمل الحكومي حيث تم اتخاذ عدة إجراءات كفيلة بضمان انخراط كل جهات المملكة عامة والعالم القروي خاصة في دينامية النمو عبر تسريع وتيرة ولوج الساكنة القروية إلى التجهيزات والخدمات الأساسية ومحاربة آثار الجفاف .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف خصصت الحكومة برسم سنة 2008 غلافا ماليا إجماليا في إطار ميزانية الدولة يقدر ب9,4 مليار درهم مقابل 8,3 مليار درهم سنة 2007 أي بزيادة نسبتها 13,2%. بالإضافة إلى مبلغ 3 ملايير درهم برسم ميزانيات المنشآت العامة وبذلك فإن حجم الإعتمادات الإجمالية المرصدة لفائدة العالم القروي سيصل إلى 12,4 مليار درهم علما أن مشروع القانون المالي المعروض على أنظاركم أدرج تعديلا بإجماع السادة النواب لدعم صندوق التنمية القروية بغلاف مالي إضافي يصل إلى 200 مليون درهم .

تهتم التجهيزات الأساسية ببرامج الولوج إلى الماء الصالح للشرب والكهرباء والرفع من وتيرة إنجاز المسالك القروية من 1.500 كلم حاليا إلى 2.000 كلم قصد الرفع من نسبة فك العزلة عن الساكنة القروية إلى 80% في أفق 2015 عوض 55% حاليا. مع العمل على تعميم الولوج إلى خدمات الهاتف والأنترنيت بالعالم القروي في أفق 2012 . ويبلغ المجهود المالي المرصد للتجهيزات

الأساسية بالعالم القروي برسم سنة 2008 ما يزيد عن 4,6 مليار درهم ضمن ميزانية الدولة والمنشآت العامة .

ومن أجل تعميم التمدرس بالعالم القروي، ستتم مواصلة إنجاز برنامج تأهيل 200 مؤسسة تعليمية سنويا وتجهيزها وربطها بالماء الصالح للشرب والكهرباء وبشبكة التطهير وإنجاز مؤسسات جديدة وتوسيع شبكة الداخليات والمطاعم المدرسية وإحداث مراكز للتكوين بالتدرج المهني لفائدة أبناء الفلاحين وانطلاق تجربة جديدة في محاربة الهدر المدرسي بالعالم القروي. ومن المتوقع أن تبلغ النسبة العامة لتمدرس الفتيات ما بين 6 و11 سنة برسم سنة 2008 بالعالم القروي 88 %. وقد رصد لهذا الغرض برسم سنة 2008 مبلغ 1,8 مليار درهم مقابل 1,58 مليار درهم سنة 2007 أي بزيادة نسبتها 15,6%.

ومن أجل الارتقاء بالمستوى الصحي لساكنة العالم القروي، سيتم تعزيز الشبكة الصحية الأولية و ذلك بالشروع بالعمل في 186 مركز صحي قروي جديد خلال سنة 2008 و كذا تكثيف الخدمات المقدمة في إطار البرامج المتعلقة بالتلقيح و الصحة الإنجابية و التخطيط العائلي وصحة الطفل ومراقبة الأوبئة ومحاربة الأمراض وحماية ومراقبة الصحة في الوسط البيئي . وقد رصد لهذه الغاية برسم سنة 2008 مبلغ 1,21 مليار درهم مقابل 874 مليون درهم سنة 2007 أي بزيادة نسبتها 38,3%.

كما سيتم تسريع إنجاز برامج محاربة الفقر بالوسط القروي المرتبطة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية حيث تم في هذا الإطار إنجاز 4.060 مشروع استفاد من مساهمة المبادرة بمبلغ يناهز مليار درهم مع إعطاء الأولوية للأنشطة المدرة للدخل حيث تم رصد مبلغ 200 مليون درهم لتعزيز قدرات جمعيات القروض الصغرى وتكثيف تدخلها في العالم القروي. وبرسم سنة 2008 سيتم تعزيز الإمكانيات المخصصة من طرف المبادرة بالعالم القروي بمبلغ 403 مليون درهم .

كما يعمل الإنعاش الوطني على تنشيط الشغل عبر تنمية التشغيل الجماعي بواسطة استثمارات تعتمد على الإستعمال الكثيف لليد العاملة لإنجاز الأشغال المتعلقة بالبنيات التحتية والتجهيزات قصد محاربة البطالة والهجرة القروية ولتسهيل مشاركة السكان في التنمية. وبلغت الإعتمادات المرصدة برسم سنة 2008 لهذه الغاية بالعالم القروي 611,6 مليون درهم التي ستمكن من إحداث 9.329.000 يوم عمل.

وكما سبقت الإشارة الى ذلك تم الشروع في إعداد إستراتيجية لإصلاح قطاع الفلاحة ووضع منظور متجدد يرمي إلى تنمية الأنشطة الفلاحية الواعدة المنتجة لمواد موجهة للتصدير أو لتلبية الحاجيات الداخلية بالأساس عبر تثمين استعمال الأراضي الفلاحية والموارد المائية وتعزيز المكننة والتكوين وتقوية المنظمات المهنية والتعاونيات الفلاحية وكذا تسهيل الولوج إلى التمويل. وموازاة مع ذلك ستعمل الحكومة على تنمية الري الصغير والمتوسط وتعزيز صيانة شبكات الري مع تشجيع الاستثمار الخاص في المجال الفلاحي .

وتتواصل محاربة آثار الجفاف عبر حماية الماشية وإغاثتها بدعم أعلاف الماشية واستصلاح المناطق الرعوية وزرع الشجيرات العلفية وكذا تكثيف عمليات حماية القطيع ضد الأمراض المعدية وتحسين توريد الماشية من خلال اقتناء شاحنات صهريجية وتهيئة نقط التزود بالماء وضمان تزويد السوق الداخلي ببذور الحبوب المختارة وتزويد الساكنة القروية المتضررة بالماء الشروب.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد اتخذت عدة إجراءات قصد مواجهة آثار الجفاف الذي عرفته بلادنا . و تهم هذه الإجراءات الحفاظ على الثروة الحيوانية من خلال دعم أسعار الأعلاف والأعلاف المركبة والتأطير الصحي والتزويد بالماء الصالح للشرب لفائدة المناطق المتضررة ، وكذا مصاحبة تمويل الفلاحين الصغار . وتبلغ تكاليف هذه الإجراءات بما فيها التدابير الجمركية مـا مجموعـه 2 مليار درهم .

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك ، سيتعزز تمويل القطاع بفضل تنامي قدرات القرض الفلاحي للمغرب بعد إصلاحه .

سيـــدي الرئيـــس

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

أود الآن التطرق إلى **المحور الخامس المتعلق بالبعد الجهوي لمشروع قانون المالية .**

إن هدف الرفع من وتيرة النمو في بلادنا يأخذ بعين الاعتبار ضرورة تعزيز مساهمة جميع جهات المملكة . وهكذا فإن منظور الحكومة فيما يخص التنمية الجهوية والترابية له أبعاد مرتبطة بالغايات التالية :

- تحقيق نمو متوازن ومنسجم لمجموع التراب الوطني ؛

- تقوية الطاقة الإستقطابية الجهوية من خلال مخططات مندمجة وتكوين أقطاب للتنافسية لتكثيف استغلال مؤهلات كل من الجهات ؛

- تعزيز القرب الإجتماعي وتطوير النخب المحلية وتأمين استقرار السكان جهويا .

وتندرج ضمن هذا الإطار ثلاثة مبادرات رئيسية:

- إحداث أقطاب للتنمية مستندة إلى إنجاز أوراش كبرى في مختلف أرجاء المملكة ومنها على الخصوص إحداث مراكز حضرية جديدة ستستفيد من وعاء عقاري يفوق 8.000 هكتار ؛

- دعم الهيئات الثلاث التي تم إحداثها لإنعاش التنمية الإقتصادية والإجتماعية في كل من شمال المملكة وجنوبها وشرقها التي ستستفيد برسم سنة 2008 بغلاف مالي يقارب 600 مليون درهم ؛

- إيلاء التوازنات البيئية عناية خاصة نظرا لارتباطها الوثيق بمستلزمات التنمية المستدامة وبنوعية عيش المواطنين، وذلك من خلال التدبير المسؤول للموارد المائية، وتقليص التلوث الناجم عن المياه العادمة ومعالجة النفايات المنزلية ومحاربة التصحر والحفاظ على الغلاف النباتي والغابوي والتنوع الحيواني . وينتظر من الجماعات المحلية أن تقوم بدور أساسي في هذا المجال.

ويتواصل في هذا الإطار ، تنفيذ مخطط وطني للتطهير السائل ولمعالجة المياه العادمة قصد رفع نسبة التطهير السائل إلى 60% وتخفيض حجم النفايات المضرة للبيئة بـ 80% في أفق 2015 . وانطلق من جهة أخرى ، إنجاز البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية قصد تنظيف المدن الكبرى ورفع نسبة جمع النفايات من 70 % حاليا إلى 90 % في أفق 2020 . وقد رصدت ميزانية الدولة لهذين البرنامجين برسم سنة 2008 غلافا ماليا قدره 450 مليون درهم .

وقد استوحت هذه السياسة منطلقاتها الأساسية من التوجيهات السامية التي عبر عنها صاحب الجلالة نصره الله في خطابه بتاريخ 14 مايو 2004 بمناسبة إفتتاح اول اجتماع للمجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني حيث أكد جلالته على أن الهدف من سياسة إعداد التراب الوطني يتمثل في " تحقيق التنمية الشاملة

والمندمجة والمتوازنة لبلادنا، وذلك بضمان تكافؤ الفرص بين مختلف جهات المملكة في إطار تدبير ترابي محكم وخلاق يجمع بين مؤهلات المجالات المحلية في غناها وتنوعها، وما يمليه واجب التضامن الوطني بين مختلف الفئات الإجتماعية والوحدات الترابية " .

كما استوحتها من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الدولي الثاني المنعقد بتاريخ 6 أكتوبر 2006 حول دور الجماعات المحلية حيث قال جلالته : " كما تشكل الجماعات المحلية الى جانب الدولة قوة اقتراحية وإطارا للتميز من اجل تفعيل مختلف الإستراتيجيات الإقليمية متعددة الأطراف التي تشمل مجالات التنمية السوسيو ـ إقتصادية والأمن، وتسعى الى تعزيز القيم الكونية والوطنية الموحدة للطاقات والرامية إلى بناء عالم أكثر تضامنا وأكثر قدرة على رفع التحديات العديدة التي يطرحها القرن الواحد والعشرين " .

وقد تجلى الإهتمام المتزايد بالتنمية الجهوية، المستند الى الحرص على ترسيخ أسس الديموقراطية المحلية، والذي ما فتئ يتعزز في العديد من المبادرات التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1 - إعداد نظام ضريبي محلي جديد يتسم بالبساطة والمردودية من حيث المساطر والإجراءات، وعدد الضرائب والرسوم، وعدد الأسعار المعمول بها، ومن المنتظر أن يدخل هذا النظام الذي تم التصديق عليه من طرف مجلسي البرلمان حيز التنفيذ سنة 2008 .

2 ـ العمل على تعميم مقاربة الشراكة لتأمين التنسيق اللازم بين كل الأطراف المتدخلة على المستوى المحلي من مصالح حكومية وجماعات محلية ومؤسسات عمومية ومنظمات غير حكومية ومختلف مكونات المجتمع المدني وبالتالي تأمين الإستعمال الأمثل للموارد المتوفرة لديها ماديا وبشريا .

وترمي المقاربة التعاقدية إلى تسريع وتيرة تجهيز الجماعات بالبنيات التحتية الضرورية لتحسين ظروف عيش السكان وللمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

3 – إعطاء نفس جديد لسياسة اللاتركيز من خلال تعزيز دور الممثليات المحلية للوزارات بتوسيع دائرة صلاحياتها وإبرام عقود بين الإدارات المركزية للوزارات والمصالح الخارجية التابعة لها بغيـة تحديد التزامات كل من الطرفين المتعاقدين في أفق إنجاز برامج معينة وتحقيق نتائج ملموسة .

4- تعديل تصنيفات الميزانية(nomenclature budgétaire) قصد إدماج العنصر الجهوي ضمن الرموز المرجعية للإعتمادات المفتوحة إبتداء من قانون المالية لسنة 2006 بالنسبة لميزانية الاستثمار وسنة 2007 بالنسبة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة .

ومن شأن إدماج الرمز الجهوي في ميزانية الإستثمار إبراز البعد الجهوي لهذه الميزانية إلى جانب الأبعاد الإدارية والإقتصادية والوظيفية المعمول بها لحد الآن .

ولإبراز المجهودات المبذولة في إطار سياسة التنمية الجهوية سأتناول هذا المحور من خلال استثمار القطاع العمومي بكل مكوناته.

يجب التذكير هنا أن استثمارات الميزانية العامة للدولة ليست كلها قابلة للتوزيع الجهوي . ويتعلق الأمر على الخصوص بنفقات السيادة والدفاع الوطني والتحملات المشتركة ، وإمدادات المؤسسات العمومية ، والدراسات والأبحاث ذات الطابع العام التي لا يمكن رصدها لجهة معينة .

واعتبارا لذلك، فإن الإعتمادات التي أمكن توزيعها جهويا تصل إلى 76.781 مليون درهم منها 66.626 مليون درهم بالنسبة للمنشآت العامة و7.681 مليون درهم برسم نفقات الاستثمار للميزانية العامة للدولة و2.474 مليون درهم بالنسبة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويجب التذكير من جهة أخرى أن الإنعكاسات الإيجابية لعدد من المشاريع، وخاصة منها المشاريع الكبرى في مجال البنيات التحتية كالسدود والمطارات والموانيء والطرق السيارة، تتعدى بكثير النطاق الجهوي لمواقعها، بل كثيرا ما تتمتع بإشعاع وطني .

وهكذا يتمثل التوزيع الجهوي لاستثمارات كل من الميزانية العامة للدولة والمنشآت العامة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والإجتماعية كما يلـــي :

- الأقاليم الجنوبية	2.719 مليون درهم
- سوس – ماسة– درعة	7.658 مليون درهم
- الغرب – الشراردة – بني حسن	1.916 مليون درهم
- الشاوية ورديغة	4.730 مليون درهم
- مراكش – تانسيفت – الحوز	6.852 مليون درهم
-الجهة الشرقية	8.872 مليون درهم
- الدار البيضاء الكبرى.....	10.632 مليون درهم
- الرباط – سلا- زمور- زعير	12.200 مليون درهم
- دكالة – عبدة	4.028 مليون درهم
- تادلة أزيلال.....	1.818 مليون درهم
- مكناس – تافيلالت	2.757 مليون درهم
- فاس – بولمان	2.856 مليون درهم
- تازة – الحسيمة – تاونات.....	1.999 مليون درهم
- طنجة – تطوان	7.744 مليون درهم
المجمـــوع.....	76.781 مليون درهم

وتتمثل الإستثمارات المدرجة برسم الميزانية العامة للدولة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمنشآت العامة أساسا في البرامج والمشاريع التالية بغض النظر عن البرامج والمشاريع الاعتيادية في مجالات التعليم والصحة والفلاحة والبنايات الإدارية والتكوين المهني والمساجد والصناعة التقليديــة .

واختصارا للوقت ، أقترح عليكم عدم ذكر كل الأرقام التي ستجدونها في الخطاب المكتوب الذي سيوزع عليكم والذي يعطي جردا مفصلا لمختلف المشاريع وتوزيعها الجهـوي .

I. الدار البيضاء الكبرى: 10,6 مليار درهم خصصت أساسا لـ:

1- التربية والتكوين: مواصلة أشغال بناء وتجهيز كلية الحقوق بالدار البيضاء ومقر جامعة الحسن الثاني والمؤسسات الجامعية التابعة لها بالمحمدية؛

2- الإسكان: إنجاز 14 عملية في إطار برامج القضاء على أحياء الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير القانوني ستستفيد منها 104.100 أسرة و بناء مدينة جديدة "زناتة" بعين حرودة على مساحة 1860 هكتار ؛

3- الرياضة: بناء مركب رياضي جديد لكرة القدم بالدار البيضاء ؛

4- المـــاء: متابعة أشغال سد المالح العلوي لحماية مدينة المحمدية من الفيضانات؛

5- النقـل: تثليث الطريق السيار الرابط بين الدار البيضاء والرباط وتوسيع مطار محمد الخامس وإنجاز 74 كلم من الطرق والمسالك القرويـة وتأهيل موقع المطار القديم للدارالبيضاء أنفا على مساحة 350 هكتار؛

6- الكهرباء: مواصلة أشغال تعزيز فعالية المحطة الحرارية بالمحمدية وتقوية شبكة المكتب الوطني للكهرباء؛

7- الصناعة : مواصلة إتمام مشروع الحظيرة الصناعية بالنواصر على مساحة 262 هكتارا وإنجاز الحظيرة الصناعية أولاد صالح بالدار البيضاء على مساحة 32 هكتار؛

8- السياحـــة : إنجاز مارينا الدارالبيضاء على مساحة 23 هكتار؛

9- بنيات الاستقبال : إحداث منطقة مخصصة للأنشطة التكنولوجية العالية بالمجمع التقني النواصر على مساحة 120 هكتار والدارالبيضاء "شور" على مساحة 50 هكتار .

II. الشاوية - ورديغة : 4,7 مليار درهم خصصت أساسا لـ:

1- التربية والتكوين: مواصلة أشغال بناء وتجهيز الكلية المتعددة الاختصاصات والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بخريبكة والمدرسة العليا للتكنولوجيا ببرشيد والمؤسسات الجامعية التابعة لجامعة الحسن الأول بسطات؛

2- الإسكـــان: إنجاز 18 عملية في إطار برامج القضاء على أحياء الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير القانوني ستستفيد منها 29.561 أسرة و إحداث مدينة "لخيايطة" بالسوالم بإقليم سطات على مساحة 1325 هكتار بطاقة استقبالية تبلغ 300.000 نسمة ؛

3- المـــاء: متابعة الأشغال بالمركب المائي تامدروست-كدية الكرن ومازار لحماية منطقة برشيد-النواصر من الفيضانات؛

4- النقـــل: إنجاز المطار الجديد ببن سليمان وتثنية الخط السككي الرابط بين سيدي العايدي وسطات وإنجاز 414 كلم من الطرق والمسالك القروية ؛

5- الفوسفـــاط : إنجاز دراسة لفتح منجم جديد بخربيكة وإنجاز محطة خاصة بمعدات الغربلة للتنقية من الأحجار بسيدي شنان ومير الحرش وإنشاء مربع للتفريغ بسيدي شنان ومغسل جديد بقدرة 2,8 مليون طن في السنة وكذا تجهيزات لإزالة الغبار بمحطات المعالجة.

III. الرباط ـ سلا ـ زمور ـ زعير: 12,2 مليار درهم خصصت أساسا لـ:

1- التربية والتكويـن : مواصلة إنجاز بناء وتجهيز المؤسسات الجامعية التابعة لجامعات محمد الخامس أكدال والسويسي بالرباط .

2- الإسكان : إنجاز 15 عملية في إطار برنامج القضاء على أحياء الصفيح والعمليات المستعجلة ومشاريع إعادة هيكلة الأنسجة العتيقة ستستفيد منها 32.765 أسرة وإحداث مدينة "تامسنة" على مساحة 4.000 هكتار تستوعب 250.000 نسمـــة ؛

3- الثقافـة : مواصلة بناء المكتبة الوطنية للمملكة المغربية والمعهد الوطني العالي للموسيقي وفنون الرقص ومتحف الفنون الحديثة بالرباط ؛

4- المـــاء : انهاء الأشغال بسد عين كواشية لحماية مركز سدي يحيى زعير من الفيضانات وإنهاء أشغال تعلية سد سيدي محمد بن عبد الله ؛

5- النقـــل : توسيع مرافق محطة الاستقبال المسافرين بمطار الرباط-سلا وإنجاز 108 كلم من الطرق والمسالك القروية ؛

6- تهيئة ضفتي أبي رقراق : مواصلة إنجاز الأشغال المتعلقة بالتهيئة المائية والمينائية وبقنطرة مولاي الحسن ونفق الأوداية والترامواي و تهيئة كورنيش الرباط على مساحة 330 هكتار .

7- بنيات الاستقبال : إحداث منطقة مخصصة للأنشطة التكنولوجية العالية "تيكنوبوليس" بالرباط على مساحة 300 هكتار .

IV. **الغرب ـ الشراردة ـ بني حسن:** 1,9 مليار درهم خصصت أساسا لـ:

1- التربية والتكوين: بناء وتجهيز المدرستين الوطنيتين للعلوم التطبيقية وللتجارة والتدبير والمؤسسات الجامعية التابعة لجامعة ابن طفيل بالقنيطرة ؛

2- الإسكـان: إنجاز 10 عمليات في إطار برامج القضاء على أحياء الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير القانوني والعمليات المستعجلة ومشاريع إعادة هيكلة الأنسجة العتيقة ستستفيد منها 31.473 أسرة؛

3- النقل: إنهاء أشغال إعادة بناء رأس الحاجز الجنوبي لميناء مهدية و وإنجاز 167 كلم من الطرق والمسالك القروية.

V. **طنجة ـ تطوان:** 7,7 مليار درهم خصصت أساسا لـ:

1- التربية والتكوين: مواصلة إنجاز بناء وتجهيز الكلية المتعددة الإختصاصات بالعرائش والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية ومقر جامعة عبد المالك السعدي والمؤسسات الجامعية التابعة لها بتطوان ؛

2- الإسكان: إنجاز 17 عملية في إطار برامج القضاء على أحياء الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير القانوني ستستفيد منها 52.519 أسرة و بناء مدينة جديدة "ملوسة" على بعد 15 كلم من طنجة تأوي 30.000 نسمة ؛

3- الرياضة: مواصلة بناء ملعب طنجة وإحداث قاعة متعددة الرياضات بهذه المدينة؛

4- الصيد البحري: إنجاز قرية للصيادين بالشماعلة بإقليم شفشاون و نقطة تفريغ مهيئة بواد المرسى بطنجة ؛

5- النقـــل : مواصلة إنجاز الخط السككي الذي يربط ميناء طنجة المتوسطي بالشبكة السككية وإحداث مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة وإعادة تجديد وتصحيح مسار الخط السككي الرابط بين طنجة وبلقصيري والشروع في إنجاز المقطع تطوان الجبهة في إطار المدار الطرقي المتوسطي وإنهاء أشغال توسيع ميناء المضيق وبناء رصيف جديد وإعادة بناء رصيف آخر للصيد بميناء العرائش وربط ميناء طنجة المتوسطي بالطريق السيارة طنجة الرباط على مسافة 53 كلم

وإنجاز الطريق السريع الرابط بين الفنيدق والمنطقة التجارية الحرة وإنجاز 268 كلم من الطرق والمسالك القروية وبناء وإصلاح 23 منشئة فنية و الشروع في إنجاز دراسة حول القطار الفائق السرعة (TGVM) الرابط بين طنجة والدار البيضاء؛

6- الكهربـاء: مواصلة أشغال إنجاز الحظيرة الهوائية بطنجة ؛

7- الصناعـة: إعادة تأهيل المنطقة الصناعية لمغوغة والمنطقة الصناعية للمجد على مساحة تقدر على التوالي ب 138 هكتار و 23 هكتار؛

8- السياحة: مواصلة تهيئة محطة ليكسوس بالعرائش التي ستتخصص في السياحة ذات الطبيعة الرياضية وسيتم إنجازها على مساحة 507 هكتار بهدف إنجاز 12.000 سرير فندقي؛

9- المـاء : انطلاق ومتابعة أشغال الهندسة المدنية لسد مارتيل لتحسين تزويد مدينة تطوان بالماء الصالح للشرب و حمايتها من الفيضانات والشروع في بناء سد مولاي بوشتة بإقليم شفشاون لتزويد المدينة بالماء الصالح للشرب وسقي الأراضي المتواجدة بسافلة السد وتهيئة قناة على واد الفنيدق .

10- بنيات الاستقبال : بداية أشغال إحداث منطقة مخصصة للخدمات المرحلة بطنجة "شور"

VI. فاس ـ بولمان: 2,9 مليار درهم خصصت أساسا لـ:

1- التربية والتكوين: مواصلة إنجاز بناء وتجهيز كلية متعددة الاختصاصات بتازة والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية والمدرسة الوطنية للتجارة والتدبير بفاس والمدرسة العليا للتكنولوجيا بتازة والوحدات الجامعية التابعة لجامعة القرويين بفاس بمبلغ 24 مليون درهم؛

2- الصحـة: بناء وتجهيز المركز الإستشفائي الحسن الثاني بفاس ؛

3- الإسكـان: إنجاز 24 عملية في إطار برامج القضاء على أحياء الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير القانوني والعمليات المستعجلة ومشاريع إعادة هيكلة الأنسجة العتيقة ومشاريع المناطق ذات التهيئات التدريجية ستستفيد منها 61.917 أسرة؛

4- الصناعة: إنجاز المركب الصناعي عين الشكاك المخصص لصناعة الجلد على مساحة تقدر ب 50 هكتار؛

5- الصناعة التقليدية: إحداث مركز جماعي للخدمات التقنية لحرف النسيج وبناء الورشات المهنية بكل من منطقة بن جليق وعين النقبي ؛

6- المـــاء: متابعة الأشغال بسد سهب المركة بإقليم بولمان لحماية مركز كيكو من الفيضانات؛

7- النقـــل : إنجاز 238 كلم من الطرق والمسالك القروية وبناء وإصلاح 3 منشئات فنية.

8- **بنيات الاستقبال :** بداية أشغال إحداث منطقة مخصصة للخدمات المرحلة بفاس "شور"

VII. مكناس ـ تافيلالت: 2,8 مليار درهم خصصت أساسا لـ:

1- التربية والتكوين: مواصلة إنجاز بناء وتجهيز كليتين متعددة الاختصاصات بكل من خنيفرة والراشدية والمؤسسات الجامعية التابعة لجامعة مولاي إسماعيل بمكناس وبناء وتجهيز المعهد العالي للتكنولوجيا التطبيقية للصناعات الغذائية بمكناس ؛

2- الإسكـــان: إنجاز 23 عملية في إطار برامج القضاء على أحياء الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير القانوني والعمليات المستعجلة ومشاريع إعادة هيكلة الأنسجة العتيقة ومشاريع المناطق ذات التهيئات التدريجية ستستفيد منها 19.154 أسرة؛

3- المـــاء: الشروع في بناء سد تاملوت بإقليم خنيفرة لتزويد المنطقة بالماء الشروب و سقي 5000 هكتار من الأشجار المثمرة وسد تيمقيت بالراشدية لتطعيم الفرشة المائية وسقي الأراضي المتواجدة بسافلة السد وسد مولاي أيت أحمد بإقليم يفرن لتزويد الإقليم بماء السقي؛

4- النقـــل: إنجاز المحطة الجوية الجديدة بالراشدية وإنجاز 335 كلم من الطرق والمسالك القروية وبناء وإصلاح 11 منشئة فنية ؛

5- **الكهرباء:** مواصلة أشغال إنجاز المحطة الهيدرومائية بتانفنيت –البرج.

VIII. دكالة عبدة : 4 ملايير درهم خصصت أساسا لـ:

1- التربية والتكوين: مواصلة إنجاز بناء وتجهيز كلية متعددة الاختصاصات والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية والمدرسة الوطنية للتجارة والتدبير بالجديدة .

2- الصحة: انطلاق أشغال بناء المركز الإستشفائي بالجديدة ؛

3- الإسكان: إنجاز 13عملية في إطار برامج القضاء على أحياء الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير القانوني والعمليات المستعجلة ومشاريع إعادة هيكلة الأنسجة العتيقة ستستفيد منها 13.098 أسرة؛

4- الصناعة: إنجاز مشروع الحظيرة الصناعية بالجرف الأصفر التي ستمكن من إحداث 200 مقاولة و50.000 منصب شغل وإعادة تأهيل المنطقة الصناعية لآسفي على مساحة 75 هكتار؛

5- النقل: بناء رصيف متعدد الاختصاصات واقتناء رافعات بموانئ الجرف الأصفر وتثنية الخط السككي الرابط بين النواصر والجرف الأصفر وإنجاز 268 كلم من الطرق والمسالك القروية وبناء وإصلاح منشئتين فنيتين ؛

6- الفوسفاط: إنجاز معمل لإنتاج الحامض الفسفوري بشراكة مع المجموعة الباكستانية "فوجي" وكذا إنجاز وحدة جديدة مزودة بنظام استرداد الحرارة وتجديد المحطة الحرارية الكهربائية التابع"لكيماويات المغرب" ؛

7- السياحة: مواصلة تهيئة محطة مازاكان بالجديدة على مساحة 504 هكتار بطاقة استيعابية إجمالية تقدر ب 7.600 سرير منها 3700 سرير فندقي وسيتم افتتاح أول وحدة فندقية بهذه المحطة في سنة 2009 ؛

8- الصيد البحري: بناء قرية للصيادين ببدوزة بآسفي وإنجاز نقطة تفريغ مهيئة بميناء الجديدة .

IX. تادلـة - أزيلال: 1,8 مليار درهم خصصت أساسا لـ:

1- التربية التكوين : مواصلة إنجاز بناء وتجهيز كلية متعددة الاختصاصات ببني ملال ومقر جامعة السلطان مولاي سليمان بهذه المدينة؛

2- الإسكان : إنجاز 4 عمليات في إطار برامج القضاء على أحياء الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير القانوني ستستفيد منها 7.127 أسرة؛

3- الماء : إنهاء أشغال سد الحندق لحماية مدينة بني ملال من الفيضانات وإنهاء أشغال حماية مدينة أبي الجعد من الفيضانات؛

4- النقل: إنجاز 218 كلم من الطرق والمسالك القروية وبناء وإصلاح 4 منشئات فنية؛

X. سوس ـ ماسة ـ درعة : 7,7 مليار درهم خصصت أساسا لـ:

1- التربية والتكوين: مواصلة إنجاز أشغال بناء وتجهيز المؤسسات الجامعية التابعة لجامعة ابن زهر وكلية الحقوق بأكادير والكلية المتعددة الاختصاصات بتارودانت ؛

2-الإسكان : إنجاز 33 عملية في إطار برامج القضاء على أحياء الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير القانوني والعمليات المستعجلة ومشاريع إعادة هيكلة الأنسجة العتيقة ومشاريع المناطق ذات التهيئات التدريجية ستستفيد منها 61.551 أسرة و إحداث مدينة " تكاديرت" على بعد 6 كلم من مدينة أكادير ستأوي حوالي 250.000 نسمة ؛

3-الرياضة : مواصلة بناء ملعب أكادير وإحداث قاعة متعددة الرياضات ومركز رياضي ؛

4- الصناعة : إحداث فضاءات استقبال جديدة وتأهيل الفضاءات المتواجدة وإعادة تأهيل المنطقة الصناعية لآيت ملول وتاسيلا بآكادير؛

5- السياحة : مواصلة إنجاز المحطة السياحية تغازوت على مساحة 615 هكتار بطاقة إيوائية تتجاوز 21.000 سرير منها 16.000 سرير فندقي وسيتم افتتاح أول وحدة فندقية بها خلال النصف الثاني من سنة 2009 ؛

6- النقل: إنجاز البنيات التحتية الطرقية المتعلقة بالمحطة السياحية تاغازوت بأكادير واقتناء رافعات وعربات قاطرة بميناء اكادير **و**إنجاز البنيات التحتية والمحطة الجوية بمطار أكادير وإنجاز 579 كلم من الطرق والمسالك القروية وبناء وإصلاح 3 منشئات فنية ؛

7- المـــاء : تقوية البنيات الأساسية لسد عبد المومن .

XI. العيون - الساقية الحمراء – بوجدور: 1,3 مليار درهم خصصت أساسا لـ:

1- التربية والتكوين: بناء وتجهيز المدرسة العليا للتكنولوجيا والكلية المتعددة الاختصاصات بالعيون؛

2- الصحة : بناء وتجهيز وحدات العلاجات الصحية الأساسية ومعاهد التكوين في الميدان الصحي ودعم برامج الصحة الإنجابية وصحة الطفل والحركة الوظيفية وبرامج محاربة الأمراض ومراقبة الأوبئة؛

3- الإسكان : إنجاز 5 عمليات في إطار برامج القضاء على أحياء الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير القانوني ومشاريع المناطق ذات التهيئات التدريجية ستستفيد منها 41.477 أسرة؛

4- المـــاء : إنهاء أشغال تحويل مياه سد الساقية الحمراء بإقليم العيون لتطعيم الفرشة المائية لفم الواد؛

5- النقـل : إنجاز الشطر الأول من ميناء بوجدور الجديد وإنجاز 22 كلم من الطرق والمسالك القروية ؛

6- السياحـــة : تهيئة محطة الشاطئ الأبيض بكلميم على مساحة 632 هكتار تمكن من إنجاز 30.000 سرير. ومن المتوقع افتتاح أول وحدة فندقية بهذه المحطة خلال سنة 2012.. وكذا تهيئة منطقة وادي المتمثلة في بناء مركب كامل يتضمن فنادق وإقامات وملعب للكولف ومركز تجاري.

XII. وادي الذهب - لكويرة : 180 مليون درهم خصصت أساسا لـ:

1- الصحة: بناء وتجهيز وحدات العلاجات الصحية الأساسية ودعم برامج الصحة الإنجابية وصحة الطفل والحركة الوظيفية وبرامج محاربة الأمراض ومراقبة الأوبئة؛

2- الإسكان: إنجاز عمليتين في إطار برنامج القضاء على أحياء الصفيح ومشاريع المناطق ذات التهيئات التدريجية ستستفيد منها 3.200 أسرة؛

3- النقل: إنجاز المحطة الجوية بالداخلة وإنجاز 68 كلم من الطرق والمسالك القروية .

XIII. كلميم ـ السمارة : 1,3 مليار درهم خصصت أساسا لـ:

1- التربية والتكوين : مواصلة إنجاز أشغال بناء وتجهيز المدرسة العليا للتكنولوجيا والكلية المتعددة الاختصاصات بكلميم ؛

2- الإسكان: إنجاز 5 عمليات في إطار برامج القضاء على أحياء الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير القانوني ومشاريع المناطق ذات التهيئات التدريجية ستستفيد منها 6.258 أسرة؛

3- المـــاء: إنهاء أشغال بحيرة مقطع حوزة بإقليم السمارة ومتابعة أشغال سد سيدي المحجوب بإقليم كلميم للسقي وتوريد الماشية وإنهاء أشغال حماية مدينة كلميم ومركز بوزكران من الفيضانات؛

4- النقـل: إنجاز 281 كلم من الطرق والمسالك القروية وبناء وإصلاح 3 منشئات فنية.

XIV. مراكش ـ تانسيفت ـ الحوز : 6,9 مليار درهم خصصت أساسا لـ:

1- التربية والتكوين : مواصلة بناء وتجهيز المؤسسات الجامعية التابعة لجامعة القاضي عياض والمدرسة الوطنية للتجارة والتدبير بمراكش وكلية متعددة الإختصاصات بأسفي والمدرسة العليا للتكنولوجيا بقلعة السراغنة وتوسيع معهد التكنولوجيا التطبيقية للنسيج والألبسة الجاهزة ؛

2- الصحـــة : بناء وتجهيز المركز الإستشفائي محمد السادس انطلاق عملية بناء وتجهيز المستشفيات المحلية بكل من تامنصورت وإمينتانوت ؛

3- الإسكـــان: إنجاز 12 عملية في إطار برامج القضاء على أحياء الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير القانوني والعمليات المستعجلة ومشاريع إعادة هيكلة الأنسجة العتيقة ومشاريع المناطق ذات التهيئات التدريجية ستستفيد منها 47.990 أسرة و إحداث مدينة "تامنصورت" على مساحة 1200 هكتار ستضم 58.000 سكـن ؛

4- الرياضـــة: مواصلة بناء ملعب مراكش وتأهيل قاعة متعددة الرياضات ومركز رياضي ؛

5- المـــاء : الشروع في أشغال سد الزرار على واد قصوب بإقليم الصويرة لتحسين تزويد ساكنة هذه المدينة بالماء الصالح للشرب وحماية الشاطئ من الفيضانات وكذا متابعة الأشغال بسد تاسكورت بإقليم شيشاوة لتوفير مياه الشرب و السقي ؛

6- النقـــل : مواصلة إنجاز الطريق السيارة مراكش - أكادير وتوسيع مطار مراكش وإنجاز المحطة الجوية الجديدة بمطار الصويرة –موكادور وإنجاز 339 كلم من الطرق والمسالك القروية وبناء وإصلاح 3 منشئات فنية ؛

7- الفوسفـــاط : إنجاز خط ثالث للغسل والتعويم والتجهيز بمعدات غربلة جديدة ببنكرير؛

8- السياحـــة : تهيئة محطة موكادور بالصويرة على مساحة 581 هكتار بطاقة إجمالية تصل إلى 10.500 سرير وسيتم افتتاح أول وحدة فندقية بهذه المحطة في نهاية سنة 2008 .

XV. الجهة الشرقية : 8,9 مليار درهم خصصت أساسا لـ:

1- التربية والتكويـــن : مواصلة بناء وتجهيز كلية الطب والصيدلة والمؤسسات الجامعية التابعة لجامعة محمد الأول والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بوجدة وكلية متعددة الاختصاصات بالناضور ؛

2- الصحـــة : بناء وتجهيز المركز الإستشفائي بوجدة ؛

3- الإسكـــان : إنجاز 34 عملية في إطار برامج القضاء على أحياء الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير القانوني والعمليات المستعجلة ومشاريع إعادة هيكلة الأنسجة العتيقة ومشاريع المناطق ذات التهيئات التدريجية ستستفيد منها 109.643 أسرة؛

4- النقـــل : مواصلة إنجاز الخط السككي تاوريرت الناضور وإنجاز الطريق المدار وقناة حماية المحطة السياحية للسعيدية وإنجاز أشغال بناء الميناء الترفيهي الجديد وميناء للصيد بمرشيكا بالناضور واقتناء رافعتين بطاقة 40 طن وقاطرات بميناء الناضور وإنجاز مرفق جديد لاستقبال المسافرين بمطار وجدة وإنجاز 237 كلم من الطرق والمسالك القروية وبناء وإصلاح 8 منشئات فنية ؛

5- المـــاء : إزالة الأوحال من سد مشرع حمادي ومتابعة أشغال سد الصفيصيف بإقليم فكيك لحماية واحات النخيل بالمنطقة من الفيضانات ؛

6- الكهربـــاء : إنجاز المحطة الحرارية الشمسية بعين بني مطهر؛

7- السياحـــة : مواصلة تهيئة محطة السعيدية على مساحة 713 هكتار بطاقة استيعابية تصل إلى 29.600 سرير منها 17.000 سرير ضمن مركبات فندقية.

8- الصناعة : إنجاز الحظائر الصناعية بكل من بركان وسلوان والمنطقة الحرة الناظور- بني انصار.

XVI. تازة - الحسيمة - تاونات : 2 ملايير درهم خصصت أساسا لـ:

1- التربية والتكويـــن : مواصلة بناء وتجهيز المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بالحسيمة ؛

2- الإسكـــان : إنجاز 8 عمليات في إطار برامج القضاء على أحياء الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير القانوني ستستفيد منها 21.562 أسرة وإحداث القطب الحضري "باديس" قرب الحسيمة على مساحة 49 هكتار وسيأوي حوالي 20.000 نسمة ؛

3- النقـــل : إنهاء أشغال المقطع الطرقي الجبهة-أجدير ضمن مشروع المدار المتوسطي وإنجاز 266 كلم من الطرق والمسالك القروية وبناء وإصلاح 13 منشئة فنية ؛

4- السياحـــة : تهيئة منطقة كلايريس بالحسيمة التي تتوفر على مؤهلات سياحية عالية ستضم محطة شاطئية بطاقة استيعابية تقدر ب 10.000 سرير منها 6.000 سرير فندقي ؛

5- الصيـــد البحـــري : تزويد قرية الصيادين –كلايريس- (الحسيمة) بالكهرباء.

سيـــدي الرئيـــس

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

تلكم هي الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تلتزم حكومة صاحب الجلالة بإنجازها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2008 .

يشكل هذا المشروع أول نص تشريعي تتقدم به الحكومة الجديدة أمام مجلسكم الموقر وبالتالي يمثل محطة أولى في مسلسل توسيع الإصلاحات التي تلتزم بها الحكومة على إمتداد الفترة النيابية الحالية .

لقد كان الحرص شديدا في مختلف أطوار تحضير هذا المشروع على توفير الإمدادات المالية اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية ذات الأولوية من ترسيخ الوحدة الترابية للبلاد وإشاعة الأمن والإستقرار وتحقيق نمو اقتصادي بوتيرة عالية كفيلة بإحداث مناصب شغل منتجة بأعداد وافرة وإرساء أسس أرضية صلبة لسياسة إجتماعية طموحة مع الحفاظ على التوازنات الماكرو إقتصادية ، التي تشكل الضمانة الكبرى لتثبيت المكتسبات المحصل عليها في مختلف الميادين، مع التركيز على السياسات الإرادية والهادفة التي من شأنها أن تعزز جاذبية بلادنا وتميزنا عن باقي منافسينا .

ويندرج ضمن هذا المنطق حرص الحكومة على التحكم في المالية العمومية من خلال تنمية المداخيل بالعمل على الخصوص على توسيع القاعدة الجبائية دون تشديد الضغط الضريبي وترشيد النفقات من خلال عقلنة نمط عيش الإدارة العمومية ونبذ كل أنواع التبذير .

فما من شك في أن أوراش الإصلاح والتحسن المستمر التي يتم إنجازها في مختلف الميادين ستساهم في تعزيز قدرات الإقتصاد الوطني ومرونته وحصانته ضد تداعيات التقلبات الظرفية الداخلية والخارجية .

و تؤكد الإستثمارات الضخمة التي انطلقت في جميع ربوع المملكة بمساهمة نوعية وكمية بارزة للرأس المال الوطني والأجنبي على دخول الاقتصاد الوطني في مرحلة جديدة في مسار نموه ، تؤهله لتعزيز مكانته كقاعدة واعدة للإنتاج والتصدير ، مما يفتح آفاقا واسعة لتحقيق نسب نمو مرتفعة تمكن من إنعاش الشغل وتحسين ظروف عيش المواطنين .

وبموازاة الحرص على توفير شروط تنمية اقتصادية قوية ومستدامة ، ستعمل الحكومة على تحقيق تطور اجتماعي تستفيد منه كل فئات السكان وعلى الخصوص منها الفئات المحرومة من خلال توسيع ولوجها للخدمات والتجهيزات الأساسية ، وتحسين قوتها الشرائية مع العمل على تأمين استهداف أكثر دقة للتدخلات والمشاريع .

ومن شأن التوجه الجديد نحو إدماج الجهات في التصور العام للتنمية الشاملة من خلال إنشاء أقطاب جهوية للتنمية ودعم اللامركزية واللاتمركز، أن يساهم في تدارك الاختلالات الجهوية والمساعدة على إقرار تنمية مجالية متوازنة .

وهكذا ، يتجلى أن ميزانية 2008 تجسد في نفس الوقت الحرص على الاستمرارية لتكريس المكتسبات، والطموح المتجدد نحو آفاق أوسع في مجال النمو الاقتصادي والرقي الاجتماعي .

إن هدف الحكومة في تحقيق معدل نمو متوسط ب 6 % سنويا خلال الخمس سنوات المقبلة ، وهو هدف في متناولنا ، سيترجم عمليا بالرفع من الدخل الفردي المتوسط من 19.500 درهم حاليا إلى 27.000 درهم في أفق 2012 ، أي بزيادة 40% ، وهي نفس النسبة التي سجلت خلال العشر سنوات الأخيرة . إنها عتبة جديدة تفرض علينا رفع تحدي التوزيع العادل لخيرات التنمية ، عبر الانخراط الفعلي لكل جهات المملكة ، وعبر دعم المقاربة المعتمدة من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالتركيز على المناطق الأكثر خصاصا وعلى الانخراط الفعلي للمواطنين الأكثر تضررا . إن هاجس التوزيع العادل هو التحدي الكبير لمغرب اليوم .

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيـده .

والســـــلام عليكـــــم ورحمـــــة الله .